الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٥٧(*)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

(*) صدرت الموازنة بمرسوم إشتراعي عدد ١٤٨٧٧ تاريخ ٥ شباط ١٩٥٧

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثامن ـ العقد الاستثنائي الثاني

الجلسة الرابعة

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٧

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المواضيع المبحوثة:

١ ـ الوقوف دقيقة صمت حداداً على المرحوم انطوان اسطفان.

٢ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٧٨٨/ بمنح الحكومة حق التشريع الجمركي.

٣ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٠٣٧٦/ بتعديل المرسوم الاشتراعي رقم ١٠.

٤ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٠٩٣٠/ بتحديد الرسم المفروض على وكالات الأنباء.

٥ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٧٥٧/ بإضافة وظائف جديدة إلى ملاك المحاكم الجعفرية.

٦ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٢٦٦/ بإضافة وظائف الى جدول ملاك المحاكم السنية.

٧ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /٨٨٤٠/ بتعديل المادة ١٥٤ من قانون التجارة.

٨ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٤٩٢/ بإعادة رسوم محروقات الى شركة للطيران.

٩ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٠٤٦٠/ باعتماد في موازنة الهاتف.

١٠ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٣٤٨/ بقطع حساب موازنة الهاتف عن سنة ١٩٥٥.

١١ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٧١٨/ بتحديد موازنة الهاتف العامة لسنة ١٩٥٧.

١٢ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٢٧٨/ بتدوير اعتماد مرصد في موازنة الهاتف سنة ١٩٥٦.

١٣ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٢٣٨/ بفتح اعتماد في موازنتي البرق والاشغال العامة.

١٤ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٣٤٦٦/ بقطع حساب موازنة ١٩٥٥.

١٥ ـ بحث اقتراح بإجازة اصدار موازنة سنة ١٩٥٧ بمرسوم.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني ١٩٥٧ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في التاسع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٥٧ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: الفرد نقاش، سليم لحود، جبرائيل المر، فؤاد غصن، وأحمد الأسعد.

واعتذر السادة: اديب الفرزلي، بيار اده، عبد اللّه اليافي، كمال جنبلاط، نعيم مغبغب، كامل الأسعد، ومارون كنعان.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح، وبحضرات الوزراء السادة: نصري المعلوف ومحمد صبرا والأمير مجيد ارسلان.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين الغائبون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس: لنقف جميعنا دقيقة صمت حداداً على المرحوم الشيخ انطوان اسطفان الذي كان نائباً ووزيراً.

(فوقف الجميع دقيقة صمت)

الرئيس: لنبدأ بجدول الأعمال

الرئيس: يتلى الاقتراح المقدم من النائب المحترم السيد ناظم القادري، بشأن منح الحكومة حق اصدار الموازنة بمرسوم وتتلى اسبابه الموجبة.

فتلي الاقتراح التالي:

مشروع قانون معجل مكرر

مادة وحيدة ـ تمنح الحكومة حق اصدار موازنة سنة ١٩٥٧ كما عدلت في لجنة المالية والموازنة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ويعمل بهذا القانون فور نشره.

١٩٥٧/١/٢٩

ناظم القادري

الأسباب الموجبة

تنتهي الدورة الاستثنائية الحالية المخصصة لدراسة مشروع قانون موازنة سنة ١٩٥٧ وغيرها من المشاريع في ٣١ كانون الثاني.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وحيث ان لجنة المالية والموازنة انتهت من دراسة الموازنة جملة وتفصيلا وكان يتعذر دراستها في المجلس بالنظر الى ضيق الوقت.

وحيث ان في نشر الموازنة عجلة ماسة وضرورة ملحة.

لذلك صار تقديم مشروع القانون المعجل المكرر القاضي باعطاء الحكومة حق اصدار الموازنة كما عدلتها اللجنة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المال

وزير المال: الحكومة تتبنى هذا المشروع

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: انني لا أفهم ما هو المبرر لتقديم هذا المشروع، فالمجلس هو في دورة استثنائية خصصت لدرس الموازنة ومجلس النواب قام في الأصل، على اثر الثورات الشعبية قام يسترد حقه في درس الموازنة فإذا تخلى عن هذه المهمة فأنا أعتبر انه حكم على نفسه بالشلل، انا اعتبر انه مهما كانت الأسباب المبررة لهذا الاقتراح فليست بكافية لتبرير عملنا اذا وافقنا على هذا الاقتراح. دليلي على ذلك ان اللجنة المالية مع تأييدنا لها بما تقوم به من درس هي مثلنا ومثل كل هيئة، معرضة للزلل، وانا باعتقادي انها ارتكبت خطأ قد يكون له امثال عديدة مثله لو مرت الموازنة ولم تعرض على المجلس، ولم تناقش هنا فصلاً بعد فصل ليتمكن كل نائب من ان يقوم بواجبه ويصحح الخطأ. ابين هذا لأقنع المجلس حتى لا يتخلى عن هذه الصلاحية الدستورية ومن جهة أخرى، اذكر الحكومة بأن لمجلس النواب مشروع قانون باعتماد مئة وخمسين الف ليرة لبناء دار لنقابة الصحافة وجاء المشروع الى اللجنة المالية ولأسباب رأت اللجنة ان تلغي هذا المشروع ورفضت الاعتماد وخاطبت رئيس اللجنة المالية فأفادني ان الوزير الممثل للحكومة في اجتماع اللجنة المالية هو بدوره وافق على رأي اللجنة المالية برفض الاعتماد. عجبت من ذلك لأنني لا أفهم كيف ان الحكومة تتبنى فكرة رصد هذا الاعتماد ثم يعود الوزير ممثل الحكومة في اللجنة المالية، ويوافق على الغاء الاعتماد؟

كيف تريدون من المجلس ان يمر بفصول وحوادث مماثلة ولا يترك له مجال الكلمة الفاصلة في الموضوع؟ أيها السادة، عندما تجري المناقشة العلنية لا يقف وزير ويناقض سياسة حكومته ويقول انه يوافق على الغاء الاعتماد. من اجل هذا ـ ونحن نعلم أن موازنة الحكومة على ضخامة ارقامها وتنوع مواضيعها تختلف النظريات وتتباين الآراء في شأنها ـ من أجل هذا اطلب من الزميل صاحب الاقتراح ان يرجع عن مشروعه واناشد المجلس الكريم ان يصوت ليلاً ونهاراً في الثماني والاربعين ساعة المقبلة، وفي جلسات متوالية لنحمل مسؤولية تصديق الموازنة والا يكون موقفنا كمن يتهرب من مسؤوليته ويتجاهل قدسية ما ورد في الدستور.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ريمون اده.

ريمون اده: لماذا العجلة في نشر الموازنة الآن؟ وانا اعلم ان من أهم اهداف المجلس النيابي مراقبة نفقات الدولة. ولئن تبنينا هذا الاجتهاد الجديد فالأجدى أن يحل المجلس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

بشير الأعور: لو أردنا درس القضية على ضوء المواد الدستورية ووظائف المجلس لا شك بأن ما قاله الزميلان جورج عقل وريمون اده في محله، لأن من أولى مهام المجلس مراقبة الدولة في الأعمال المالية، أي درس الموازنة وتصديقها، إنما من الوجهة العملية اقول انني نائب منذ ست سنوات وفي كل سنة تجري المناقشة العامة في الموازنة ونستمع للزملاء ونسمع التصريحات من الحكومة بأنها توافق الزملاء على ملاحظاتهم وانتقاداتهم، يقول النواب نريد موازنة خلاقة موجهة انشائية ولا نريد دفتر حسابات، يقف وزير المالية ويقول كل الانتقادات هي في محلها ونحن نعدكم اننا في الموازنة القادمة سندرس هذه الأمور على الصعيد المالي والاقتصادي، ونستلهم منها خطوط الموازنة المقبلة، ثم تأتي الموازنة مع ذلك صورة طبق الأصل عن الموازنة السابقة اذن ما الفائدة من الانتقادات التي توجه عند درس الموازنة؟ انا من رأي الزميلين اذا كانا يعدان بأنهما لا يوافقان على هذه الموازنة لأنها غير قائمة على أسس علمية صحيحة. نعم إذا كان قصدهما ذلك فأنا من رأيهما، أما إذا كان القصد أن نضع ستاراً أمام الرأي العام فنكون كمن يخفي نفسه في خيال اصبعه ونكون قد سرنا على سياسة النعامة، ونكون قد اخرنا عجلة الدولة وأخرنا تنفيذ المشاريع. فإذا كانت القضية شكلية فلا يمكن أن تقضي الشكليات على المصلحة العامة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: ان الاقتراح المقدم من حضرة النائب الأستاذ ناظم القادري ليس بدعة جديدة فقد سبق في سنة ١٩٥٣ وسنة ١٩٥٤ ان طلبت انا من المجلس، عندما كنت في مقاعد النواب، ان يمنح الحكومة حق نشر الموازنة بمرسوم وفقاً لتعديلات اللجنة المالية.

ان المادة ٨٦ من الدستور تقول: «إذا لم يبت مجلس النواب نهائياً في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه فرئيس الجمهورية يدعو المجلس فوراً لدورة استثنائية تستمر لغاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة واذا انقضت الدورة الاستثنائية هذه ولم يبت نهائياً في مشروع الموازنة فلرئيس الجمهورية ان يضع مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء يجعل بموجبه المشروع المذكور بالشكل الذي تقدم به إلى المجلس مرعياً ومعمولاً به. على انه لا يجوز لرئيس الجمهورية ان يستعمل هذا الحق إلا إذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الأقل...».

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فبمقتضى هذه المادة يحق لرئيس الجمهورية ان ينشر الموازنة بمرسوم كما وردت من الحكومة. لقد جئت الى الحكم وأنا متأكد من ان الموازنة لن تصدق في ميعادها، وخوفاً من أن تشل اعمال الحكومة فلا تتمكن من تنفيذ تعهداتها حدد الدستور مدة اقصاها اخر كانون الثاني لانجاز درس الموازنة وتصديقها.

لقد تناقشت الحكومة اثناء هذه الدورة مع لجنة المالية والموازنة وادخلت بالاتفاق معها بعض التعديلات على الموازنة، فإذا أراد مجلسكم الكريم اعطاء الحكومة حق اصدار الموازنة بمرسوم بموجب تعديلات اللجنة فالحكومة تتبنى الاقتراح المقدم من السيد ناظم القادري بغية تسهيل سير الأعمال وتنفيذ المشاريع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ناظم القادري.

ناظم القادري: لقد أسهب حضرة رئيس الحكومة في تبيان الأسباب التي تبرر اعطاء الحكومة صلاحية اصدار الموازنة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

انا مع الذين يقولون ان على المجلس أن يتمسك بصلاحياته المطلقة لكي يتمكن من مراقبة اعمال الحكومة وخاصة في مشروع الموازنة الذي يحدد سياسة الحكومة المالية، ومن حق المجلس ايضاً أن يحافظ على الصلاحيات التي خوله اياها الدستور، ولكنني اذكر الزملاء الذين يتمسكون باستعمال صلاحياتهم وينادون بقدسية المحافظة عليها، اذكرهم بأنهم لم يدافعوا عن هذه الصلاحيات عندما اعطوا الحكومة، سنة ١٩٥٣، حق نشر الموازنة بمرسوم.

منذ شهرين ولجنة المالية تدرس مشروع الموازنة مع الحكومة وقد ادخلت على هذا المشروع تعديلات مهمة من شأنها، اذا لم تصدق في طلب الموازنة، ان تشل اعمال الدولة والادارة واعمال الانشاء.

ان الدستور يعطي فخامة رئيس الجمهورية حق نشر الموازنة بمرسوم اذا لم ينته المجلس من درسها في ٣١ كانون الثاني، وفي حال استعمال فخامة الرئيس هذا الحق الدستوري نكون قد حكمنا بالغاء التعديلات التي ادخلت على الموازنة ونكون قد ارتكبنا جرماً بحق البلاد.

لذلك ارجو، حفاظاً على المصلحة العامة، ان تعطى الحكومة حق نشر الموازنة بمرسوم بموجب تعديلات اللجنة المالية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: أثار احد الزملاء، في جلسة سابقة، قضية النظام الداخلي الذي يحتم على اللجنة التي لا تتمكن من انهاء درسها لمشروع معين في خلال شهر من ارساله اليها ان يطلب رئيس هذه اللجنة من

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المجلس تمديد المهلة. فلماذا لم تتقدم لجنة المالية بطلب تمديد المهلة، وقد كنت آمل من عطوفة الرئيس ومن هيئة المجلس الاهتمام في هذه القضية، قضية مناقشة الموازنة.

إنما ليس هذا هو بيت القصيد، لقد عجبت لما يقوله حضرة الزميل الأعور من انه اذا تعهد له الزملاء بعدم الموافقة على الموازنة لمجرد كونها موازنة غير علمية وغير خلاقة فإنه لا يطلب تصديقها بمرسوم، أي أنه لو تبنينا رأيه لوجب علينا ان لا نناقش في أي أمر مرتين. وذلك يعني انه يجب على الحكومة أن تأتي بموازنة خلاقة، وبما انها لم تأت بهذه الموازنة الخلاقة توجب علينا ان نصبر وننتظر السنوات العديدة حتى تأتينا بموازنة خلاقة.

انني كنائب، لن أقبل ان اظهر في المجلس متخلياً عن صلاحياتي كنائب إلا إذا اجبرتني على التخلي عنها الاكثرية عند التصويت، انني اصر على أن تبقى الموازنة امام المجلس ليدرسها ويناقش فيها وان نقول ما قلناه وكررنا قوله، لان في التكرار علما وفائدة، ولو مع الزمن، وقد يأتي يوم تكون فيه الموازنة علمية وخلاقة.

ان كلام الزميل الأعور لا يقنعني، اما كلام دولة رئيس الحكومة فهو على رأسي، من حيث نص المادة ٨٦ من الدستور، ولكن الدستور قال: «لرئيس الجمهورية ان ينشرها بمرسوم» وهذا لا يعني بأنه يجب على رئيس الجمهورية ان ينشرها بمرسوم.

علينا اذا ان ندرس الموازنة وان نناقشها مناقشة عامة، وعلينا ان نبدأ بها اليوم وان لا ننقطع عن درسها حتى ننتهي منها، ولا نسمح بنشرها بمرسوم. ان القاعدة الاثني عشرية تمكن الحكومة من جباية مختلف الرسوم والانفاق على المشاريع، فلماذا لا نستعمل هذا الحق حتى ننتهي من درس وتصديق الموازنة؟

ان على الحكومة، اية حكومة ان تقدم للمجلس موازنة خلاقة مبنية على اسس علمية،

ولست ادري على من يقع اللوم في التأخير؟ وماذا يقول الرأي العام فينا؟ وماذا يقول الشعب الذي ارسلنا الى هذه الندوة اذا نحن تخلينا عن صلاحياتنا؟

فإذا قبلنا مبدئياً ما قاله حضرة رئيس الحكومة فلماذا لا نضع شرعة تنص على وجوب اصدار الموازنة بمرسوم في كل سنة؟

ان الواجب يحتم علينا ان نطالب بمناقشة الموازنة وبالتصويت عليها في المجلس، ، حتى ولو كانت الأكثرية ضدنا. ان في هذا الأمر جريمة لن ارتكبها وحدي على الأقل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صبري حماده.

صبري حماده: جمعتني الصدف، في قصر العدل، بأحد الشبان المثقفين، وقال لي انه قدم اطروحة للحصول على

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الدكتوراه وكان موضوعها: «الصلاحيات الاشتراعية العامة». وقال ايضاً انه اثناء البحث والتنقيب عثر صدفة على رأي لأحد القضاة العالميين المعاصرين يشرح نظرية اشتراعية ويستند الى رأي عمل به المجلس النيابي اللبناني. أي ان هذه النظرية طبقها المجلس النيابي مرة وانتشرت كاجتهاد في العالم.

ان الاقتراح الذي تقدم به احد الزملاء هو سابقة خطرة لم يسبق ان عمل بها اي مجلس نيابي في العالم.

نعم ان المادة /٨٦/ هي موجودة في صلب الدستور، ومنذ اقرار هذا الدستور في سنة ١٩٢٦ حتى اليوم لم تطبق هذه النظرية مطلقاً.

اما فيما يختص بالاقتراح الذي نناقشه الآن، فقد اجتمعنا في غرفة رئيس المجلس منذ عدة ايام ودار الحديث عن الاعمال التي قام بها مجلسنا الحالي وقد اتفقت اراء الحاضرين على ان انتاج هذا المجلس كان انتاجاً يشكر عليه. اما الآن فانني لا ولن اشكر هذا المجلس اذا كان حقاً ما يقال بأنه لم يصدق على ثلاث موازنات طيلة مدته.

اذا اعطينا الحكومة سلطة نشر الموازنة بمرسوم فتكون هذه هي المرة الثالثة التي تخول بها الحكومة صلاحية نشرها بمرسوم.

حضرة الرئيس، تعلمون أن هنالك نصوصاً تشريعية كما ان هنالك تقاليد تشريعية، فإذا سرنا على هذه القاعدة وصدقنا على الاقتراح المقدم فإني أخشى جداً أن يتقدم نائب في المجالس القادمة بمثل هذا الاقتراح في كل مرة يتأخر درس الموازنة أو يستعصي، لظرف من الظروف، امر انهائها.

ارجو من الزملاء الكرام ان لا يوافقوا على هذا الاقتراح، لأننا كنواب مفروض فينا ان نعرف واجباتنا ونضطلع بمهامنا فنخصص اسبوعاً كاملاً ندرس فيه الموازنة ونناقش فيها ليلاً نهاراً حتى لا يقال اننا تهربنا من مسؤولياتنا وأعطينا الحكومة الصلاحيات التي من أجلها ومن اجل التمسك بها وجد المجلس النيابي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: كنت اتمنى لو أن الزملاء الذين تكلموا وهم جميعهم ليسوا اعضاء في اللجنة المالية، كانوا يحضرون جلسات اللجنة المالية للأخذ بنظرياتهم الصائبة قبل ان يقدموها للمجلس وللرأي العام. ان هنالك خطأ في هذه النظريات وفي قيمتها واهميتها بالنسبة لواقع الحال الذي نحن فيه الآن.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

يقولون ان من حق المجلس وحده بحث الموازنة وتصديقها، نعم ان هذا اول حق من حقوق المجالس النيابية، الا ان هنالك تطوراً في المجالس النيابية في لعالم حسب تطور الزمن والظروف، وخصوصاً في فرنسا، وهذا التطور يجيز للمجلس النيابي ان يقبل بمقررات اللجنة المالية اجمالياً، والآن في فرنسا يصوتون على الاعتمادات بصورة اجمالية والمشاريع ترسل الى الحكومة من اللجنة المالية، والمجلس لا يصوت الا على المبالغ الاجمالية.

انني استغرب ان يتشبث الزميل اميل البستاني وهو الرجل العملي بالنظريات.

لقد فهمت ان رئيس الجمهورية قد يستعمل حقه الذي اعطاه اياه الدستور وينشر الموازنة بمرسوم، وقد فضلنا ان ننشرها حسب تعديلات اللجنة اذا وافق هذا المجلس على اعطاء الحكومة صلاحية نشرها، لا ان تنشر كما وردت من الحكومة.

ان موازنة سنة ١٩٥٧ وردت الى المجلس وارقامها تبلغ ١٦٣ مليوناً، واثناء درسها طالب بعض النواب، من أعضاء اللجنة ومن خارجها، بزيادة بعض الاعتمادات، فعقدنا الاجتماعات وتجادلنا والحكومة في بعض هذه الاعتمادات وانتهى الأمر الى تعديل الموازنة في اللجنة، وهي التي تمثل ربع عدد هذا المجلس ونصف عدد الحاضرين في الجلسة، فجعلت ارقام الموازنة ١٧٠ مليون ليرة.

اما بصدد ملاحظة الزميل جورج عقل المتعلقة بالاعتماد الذي كانت الحكومة قد وضعته لدار نقابة الصحافة، فإني أقول بأن اللجنة لم ترفض الاعتماد بالمعنى الصحيح، انما تبين للجنة وللحكومة ان هناك طلبات عديدة مماثلة من نقابات المحامين والصيادلة والمهندسين والأطباء فاتفقت الحكومة واللجنة على وجوب درس مشروع اجمالي في المستقبل يشمل جميع النقابات.

وبالاختصار، نحن امام امر واقع وامام مصلحة البلاد، اما الأمر الواقع فهو انه بالامكان اصدار الموازنة كما وردت من الحكومة اي بمبلغ ١٦٣ مليون ليرة.

اما مصلحة البلاد فهي تقضي بأن نقبل باقتراح الزميل القادري ونصوت على منح الحكومة صلاحية نشر الموازنة بمرسوم وفقاً لتعديلات اللجنة فتتيح للحكومة الفرصة لتباشر بتنفيذ المشاريع التي لا يمكن ان تنفذ بموجب القاعدة الاثني عشرية التي يعتبر السير عليها مضراً جداً بمصالح الدولة والبلاد.

انها المرة الأولى التي تتمكن فيها لجنة المالية من انهاء درس الموازنة قبل نهاية كانون الثاني، ولذلك فاننا نغتنم هذه الفرصة لاعطاء الحكومة حق نشر الموازنة بمرسوم وفقاً لمقررات اللجنة المالية فتبدأ بتطبيقها اعتباراً من أول شباط.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جورج هراوي: سيدي الرئيس، اننا نرجع الى ما ذكره الزملاء من جهة التصديق على الموازنات السابقة فأقول ان المجلس في تشرين الثاني سنة ١٩٥٣ اعطى للحكومة حق اصدار الموازنة بمرسوم حسب التعديلات الواردة من اللجنة المالية والزملاء الذين انتقدوا الآن هذا الاقتراح وافقوا سنة ١٩٥٣ على اعطاء الحكومة حق اصدار الموازنة بمرسوم.

اميل البستاني: (مقاطعاً): أنا لم أوافق على ذلك.

جورج هراوي: (متابعاً) ـ وموازنة سنة ١٩٥٤ صدق عليها المجلس كما وردت من اللجنة المالية وكذلك موازنتا سنة ١٩٥٥ وسنة ١٩٥٦، اذا كان بامكان احد من الزملاء ان يأتينا بتعديلات اساسية فإننا نوافق حالاً على تصديق الموازنة من المجلس. نحن واقعيون.

موازنة سنة ١٩٥٧ وردت الى المجلس بـ ١٦٣ مليون ليرة وباقتراحات الحكومة والزملاء ادخل تعديلات على الموازنة ادت إلى زيادة سبعة ملايين ليرة، وهل بامكان احد من الزملاء ان يؤكد لنا أن فخامة رئيس الجمهورية لا يستعمل الحق الذي منحه اياه الدستور؟ وأقول للزميل الأستاذ صبري حماده اذا كان رئيس الجمهورية او جميع رؤساء الجمهوريات لم يستعملوا هذا الحق منذ سنة ١٩٢٦ فهذه ليست بحجة كي لا يستعمل هذا الحق الآن من قبل فخامة رئيس الجمهورية. إذا كنتم تريدون ان لا تخسر البلاد المشاريع فعليكم ان تعدلوا الدستور وكذلك اذا كنتم لا تريدون ان يستعمل فخامة رئيس الجمهورية هذا الحق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صبري حمادة.

صبري حمادة: انا آسف اذا كان الزميل الأستاذ جورج هراوي فهم من كلامي بأنني انكر الحق لفخامة رئيس الجمهورية بتطبيق المادة الـ ١٨٦ الدستورية. بالعكس اعلن ان لفخامة رئيس الجمهورية الحق بأن ينشر الميزانية عندما لا يقرها المجلس وهذا أمر أقره عليه ولا يمكن لأي نائب ان يرى غير هذا الرأي، ولكنني قلت، على الرغم من وجود هذه المادة الدستورية فإن مضمونها لم يطبق منذ سنة ١٩٢٦. أنا اجل فخامة رئيس الجمهورية وانني اعتبره الحكم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فإذا رأى ان من واجب السلطة لخير البلاد نشر هذه الموازنة فلينشرها وإلا فليترك للمجلس ان يقرر ما يقرره بصدد هذه الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: ارى ان هذه الجلسة قد تطورت الى المناقشة في صلاحيات فخامة رئيس الجمهورية وهذا الأمر غير وارد لذلك لا يجوز ان نبحث في قضية صلاحية فخامة رئيس الجمهورية والبحث الآن يدور في رغبة منح الحكومة حق اصدار الموازنة بمرسوم، هذا ما يجب البحث به.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللّه الحاج.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عبد الله الحاج: سيدي، يفهم ان المناقشة يجب ان تقتصر حول دستورية هذا العمل، أي هل ان الدستور يساعد أو لا يساعد على تحقيقه. فالذي اراه هو ان هذا المجلس بحسب علمي الخاص ما مرة راعى الدستور، لذلك نستغرب هذه الغيرة على سلطاتنا التشريعية التي طالما نحن ضربنا بها عرض الحائط. بعض الزملاء يعترضون على نشر الموازنة بمرسوم وفي كل جلسة تأتينا مراسيم بمبالغ اضافية تخالف الدستور ومع ذلك نوافق عليها ونرفع ايدينا. فالدستور لا يسمح ان ننقل من بند الى اخر اعتماداً يزيد على الخمسة آلاف ليرة فلا ادري هذه الغيرة وهذا الحماس كله الآن من اجل هذا الموضوع. انني اعارض الميزانية من الأساس لأنها قائمة على اسس فاسدة، اسس الميزانية التي تجمع هذه السنة ١٧٠ مليون ليرة يدفعها الشعب ثمن خدمات معينة ولا يحصل بهذا المبلغ على نصف او ربع تلك الخدمات ان كان في وزارة العدلية او في وزارة المعارف الخ لذلك، ولما كان الموضوع موضوع مرسوم اشتراعي اي اصدار الموازنة بمرسوم، ولما كنت معارضاً لأسس هذه الموازنة فإني سأمتنع عن الاشتراك بالتصويت في هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سليم لحود.

سليم لحود: انا ارى ان بعض الزملاء يودون ان تنشر الموازنة بالتصديق عليها من المجلس وبسرعة كلية، والبعض يقول انه في جلسة او جلستين يمكن ان تنجز درس الموازنة وانا اقول ان هذا غير ممكن. ثانياً، ان اللجنة المالية وهي التي تضم اكبر عدد من الزملاء والتي يحضر جلساتها اكبر عدد من الأعضاء ايضاً درست الموازنة بواقعية اكثر من واقعية المجلس وبدقة أكثر فإذا كان لنا ثقة في اللجنة المالية فيمكن أن نعتمد رأيها ودراستها للموازنة وقلما غير المجلس من اراء اللجنة المالية شيئاً، وهي على كل حال جزء من المجلس. أما ان يقال بأن المجلس يتنازل عن صلاحياته فليس هناك تنازل عن صلاحيات اذا اعتنق المجلس رأي اللجنة المالية لأن اللجنة المالية كما قلت جزء من المجلس وهو لم يتنازل عن صلاحياته الا الى اللجنة المالية واذا لم نعط الحق للحكومة باصدار الموازنة فلها ان تنشرها بمرسوم كما وردت، ونحن نعتقد انها غير صالحة كما وردت، لذلك انا اقول واخيراً نشر الموازنة كما وضعتها اللجنة المالية ونكون بذلك قد مارسنا حقنا باعطاء السلطات للحكومة بنشر الموازنة فلا تنشر من فخامة رئيس الجمهورية دون موافقتنا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: ان هذه المناقشة غير قانونية لان مناقشة الموازنة والبت بها منصوص عنه في المادة ٨٣ من الدستور التي تنص على ما يلي: كل سنة في بدء عقد تشرين الأول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ويقترع على الموازنة بنداً بنداً.

لذلك يجب ان نقترع على الموازنة في المجلس بنداً بنداً.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد موريس زوين.

موريس زوين: ان ما قاله الزميل الأستاذ اميل البستاني هو صواب. ولكن التقاليد الاعتباطية المتبعة في المجلس نسخت نص الدستور والتقاليد التي يتمشى عليها المجلس هي التي نسخت هذه المادة من الدستور، هذا هو الواقع. لقد تكلم اكثر من نائب بعد ان تكلم رئيس اللجنة المالية وقالوا بأنه طالما ان الموازنة درست في اللجنة المالية والتي هي مؤلفة من أحد عشر نائباً لم يبق من لزوم لدرسها في المجلس. هذا هو الخطأ بعينه اذ لا لزوم اذن لهذا المجلس ارجو الزملاء كما قلت بأن يتركوا امر درس الموازنة للمجلس واننا مستعدون ان نقرها بظرف اسبوع على الأكثر.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، من واجب الرئاسة ان تحافظ على كرامة هذا المجلس وهذا المجلس لم ينتهك حرمة الدستور ولكنه اضطر اضطراراً بعد أن تأخر المجلس السابق في درس الموازنة، اضطر هذا المجلس كما قلت بأن يمنح الحكومة حق اصدار الموازنة بمرسوم. هذه كلمة توضيح من أجل الحقيقة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ريمون اده.

ريمون اده: طالما ان دولة رئيس الحكومة متمسك بهذا المشروع فأود أن ألفت نظر المجلس الى المادة الـ ٣٣ التي تنص على ما يلي؛ «اما مواعيد افتتاح العقود الاستثنائية وختامها فتحدد بموجب مرسوم ويعين برنامج العقد الاستثنائي في مرسوم الدعوة الخ..» واذا رجعنا إلى المادة الثالثة من مرسوم الدعوة فنراها تنص على المشاريع المحالة الى المجلس من الحكومة. وهذا المشروع الآن مقدم من نائب لان المشاريع المحالة يجب ان تحمل امضاء فخامة رئيس الجمهورية لذلك لا يمكن للمجلس ان يدرس الآن هذا المشروع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صبري حماده

صبري حماده: ان المادة التي تلاها الزميل الأستاذ ريمون اده صواب لو لم تكن الموازنة مرسلة من جملة المشاريع التي ارسلت بمرسوم الدعوة الى هذا المجلس وهذا الاقتراح الآن يكون بمثابة البحث في الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: اعتقد ان هذا البحث يمكن الوصول به الى نتيجة ايجابية اذا عدنا للأصول والى صيانة كرامة الدستور. ما هو القصد من طلب المجلس باصرار على ان يجري التصويت على الموازنة حسب الأصول الدستورية؟ هل نستهدف مهزلة التصويت في المجلس على الموازنة بصورة اوتوماتيكية؟ لا اعتقد أن هذا هو القصد وليس القصد كذلك عرقلة اعمال الحكومة، كذلك لا اعتقد أن القصد هو مجرد رد مشروع الزميل الأستاذ ناظم القادري. القصد ان وراء مناقشة الموازنة في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المجلس قصد نبيل هو افساح المجال امام النواب ليدخلوا تعديلات على الموازنة، فإذا كان القصد كذلك فإنني اعتقد أن ثمة مجالاً رحباً لتحقيق هذا القصد من غير ان نسجل على انفسنا اننا انتهكنا حرمة الدستور. من الممكن اذن ان تجتمع اللجنة المالية مرة اخرى وتدعو جميع النواب فيجروا التعديلات التي تجول بأفكارهم هذا اذا كان القصد ادخال تعديلات على الموازنة. لذلك انا اطلب الى رئيس اللجنة المالية ان يدعو اللجنة الى اجتماع اخير ويدعو جميع النواب لبحث الموازنة وبعد ذلك نتفق على مشروع الموازنة ونأتي ونخول الحكومة حق اصدار الموازنة بمرسوم.

اما ان يقال بأن في التخلي عن هذا الحق انتهاك لحرمة الدستور فهو اجتهاد لا تقره القوانين الدستورية، لأن المادة التي اشار اليها الزميل الأستاذ اميل البستاني تتعلق بكيفية التصويت على الموازنة بنداً بندا يعني التصويت على الموازنة سطراً سطراً. وأنا اسأل الزميل الأستاذ البستاني متى قام المجلس بالتدقيق في الموازنة سطراً سطراً.

لذلك انا اتقدم بهذا التعديل راجياً الزملاء ما دام القصد ادخال تعديلات على الموازنة ان تعقد اللجنة المالية جلسة اخرى يحضرها الزملاء ونتفق على مشروع نهائي للموازنة ونأتي به الى المجلس.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، بلغت الساعة الآن الثامنة وتكلم اكثر من ستة نواب، والآن أمام الرئاسة اقتراح بقفل باب المناقشة مقدم من حضرة النائب السيد موريس زوين يقول فيه:

ارجو عرض اقتراحي الآتي:

اقترح قفل باب المناقشة

موريس زوين

كما ان لدى الرئاسة اقتراحاً اخر بتأجيل البحث هذا نصه:

نقترح تأجيل البحث بالموضوع الى يوم الخميس القادم.

الدكتور نزيه البزري

كاظم الخليل

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد موريس زوين.

موريس زوين: ارجو من الرئاسة ان تطرح على التصويت اقتراح قفل باب المناقشة.

الرئيس: ان اقتراح قفل باب المناقشة هو الابعد مدى ولذلك يطرح على التصويت اولا.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كاظم الخليل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كاظم الخليل: لقد تطور النقاش كثيراً واعطي حق الكلام للبعض منا وحرم منه آخرون، وعندما حان دورنا بالكلام ورد اقتراح بقفل باب المناقشة حتى بت اعتقد ان هنالك مؤامرة، ولذلك فإني انسحب من الجلسة.

الرئيس: من يوافق على الاقتراح بقفل باب المناقشة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: يقفل باب المناقشة

وهنا بدأ بعض النواب بالخروج من القاعة.

الرئيس: طالما ان حضرة النائبين كاظم الخليل والدكتور نزيه البزري انسحبا من الجلسة ولم يعد بالامكان طرح اقتراحهما على التصويت، ولما كان النصاب قد فقد بسبب خروجهما مع الاستاذ عقل، فإني أرفع الجلسة الآن على ان تعقد في الساعة الخامسة من مساء يوم الخميس القادم الواقع في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٥٦ بمتابعة التصويت حول الاقتراح المقدم من حضرة النائب الأستاذ ناظم القادري.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء بعد ان تقرر يوم الخميس في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٥٧ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

امين السر

كلوفس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٧

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ بحث عام

٣ ـ تصديق اقتراح بمنح الحكومة حق اصدار موازنة سنة ١٩٥٧ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

٤ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٨٣٠/ بتدوير اعتماد اضافي من موازنة ١٩٥٦ الى موازنة ١٩٥٧.

٥ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٨٣١/ بفتح اعتماد استثنائي في موازنة وزارة الصحة لسنة ١٩٥٧.

٦ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٨٣٣/ بتدوير بعض اعتمادات الى موازنة ١٩٥٧.

٧ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٨٣٤/ بتدوير اعتمادات الاذاعة الجديدة الى موازنة ١٩٥٧.

٨ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٨٣٩/ بإجازة كفالة قرض بلدية برج البراجنة.

٩ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٣٨٤٠/ بتعديل الماد /٦٢/ من قانون معاهد التعليم الخاصة.

١٠ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٢٠٣٤/ باستثناء بعض القرى من احكام القانون الصادر في ٣١/١/ ١٩٥٠ واخراجها من امتياز كهرباء جبيل.

١١ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٢٧٣٥/ بتعميم غرف الهاتف على القرى اللبنانية وفتح الاعتمادات لهذا القصد.

١٢ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٧٦٣/ بتعديل الجدول رقم /١٠/ الملحق بالمرسوم الاشتراعي رقم ٣٠ تاريخ ١٨/١/١٩٥٥.

١٣ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٣٠٦٣/ بتعديل الجدول رقم /٧/ الملحق بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٤ تاريخ ٧/١/١٩٥٥.

١٤ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٧٠٣/ بفتح اعتماد استثنائي في الصندوق المستقل لمياه نهر البارد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

١٥ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /٩٨١٤/ بفتح اعتماد اضافي في موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٥٥.

١٦ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /٩٠٥٨/ بفتح اعتماد اضافي في موازنة رئاسة مجلس الوزراء لسنة ١٩٥٥.

١٧ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٣٨٣٤/ بفتح اعتماد استثنائي في موازنة وزارة الداخلية لسنة ١٩٥٦.

١٨ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /٦٤٠٨/ بتعديل المرسوم الاشتراعي رقم /٥٥/ تاريخ ٢٤ حزيران سنة ١٩٤٣.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٧ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٧ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

اعتذر السادة: بيار اده، اديب الفرزلي، عبد اللّه اليافي والفرد نقاش.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح، وبحضرات الوزراء السادة: محمد صبرا، نصري المعلوف، والأمير مجيد ارسلان.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماؤهم

(تليت)

الرئيس: المعتذرون تتلى اسماؤهم

(تليت)

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

المواضيع المبحوثة:

١ ـ الوقوف دقيقة صمت حداداً على المرحوم انطوان اسطفان.

٢ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٧٨٨/ بمنح الحكومة حق التشريع الجمركي.

٣ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٠٣٧٦/ بتعديل لمرسوم الاشتراعي رقم ١٠.

٤ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٠٩٣٠/ بتحديد الرسم المفروض على وكالات الأنباء.

٥ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٧٥٧/ بإضافة وظائف جديدة الى ملاك المحاكم الجعفرية.

٦ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٢٦٦/ بإضافة وظائف الى جدول ملاك المحاكم السنية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٧ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /٨٨٤٠/ بتعديل المادة ١٥٤ من قانون التجارة.

٨ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٤٩٢/ بإعادة رسوم محروقات الى شركة اسكندينافيان للطيران.

٩ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٠٤٦٠/ باعتماد في موازنة الهاتف.

١٠ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٣٤٨/ بقطع حساب موازنة الهاتف عن سنة ١٩٥٥.

١١ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٧١٨/ بتحديد موازنة الهاتف العامة لسنة ١٩٥٧.

١٢ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٢٧٨/ بتدوير اعتماد مرصد في موازنة الهاتف سنة ١٩٥٦.

١٣ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٢٣٨/ بفتح اعتماد في موازنتي البرق والاشغال العامة.

١٤ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٣٤٦٦/ بقطع حساب موازنة ١٩٥٥.

١٥ ـ بحث اقتراح باجازة اصدار موازنة سنة ١٩٥٧ بمرسوم.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني ١٩٥٧ الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في التاسع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٥٧ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: الفرد نقاش، سليم لحود، جبرائيل المر، فؤاد غصن، وأحمد الأسعد.

واعتذر السادة: أديب الفرزلي، بيار اده، عبد اللّه اليافي، كمال جنبلاط، نعيم مغبغب، كامل الأسعد، ومارون كنعان.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح، وبحضرات الوزراء السادة: نصري المعلوف ومحمد صبرا والأمير مجيد ارسلان.

وقف المجلس دقيق صمت حداداً على المرحوم انطوان اسطفان النائب السابق والوزير ثم انتقل الى جدول اعماله فصدق المشروع رقم /١٤٧٨٨/ بمنح الحكومة حق التشريع الجمركي لمدة سنة.

والمشروع رقم /١٠٣٧٦/ بتعديل المادة /٢٢٢/ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠.

والمشروع رقم /١٠٩٣٠/ بتحديد الرسم المفروض على وكالات الأنباء.

والمشروع رقم /١٤٧٥٧/ بإضافة وظائف جديدة إلى جدول ملاك المحاكم الجعفرية.

والمشروع رقم /١٤٢٦٦/ باضافة وظائف جديدة الى جدول ملاك المحاكم السنية.

والمشروع رقم /٨٨٤٠/ بتعديل المادة ١٥٤ من قانون التجارة.

والمشروع رقم /١٤٤٩٢/ بإعادة رسوم المحروقات الى شركة اسكندينافيان للطيران.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والمشروع رقم /١٠٤٦٠/ باعتماد في موازنة الهاتف.

والمشروع رقم /١٤٣٤٨/ بقطع حساب موازنة الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٥.

والمشروع رقم /١٤٧١٨/ بتحديد موازنة الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٧.

والمشروع رقم /١٤٢٧٨/ بتدوير اعتماد مرصد في موازنة الهاتف لسنة ١٩٥٦.

والمشروع رقم /١٤٢٣٨/ بفتح اعتماد في موازنتي البرق والاشغال العامة.

والمشروع رقم /١٣٤١٦/ بقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٥.

ثم بحث اقتراحا باجازة الحكومة اصدار موازنة سنة ١٩٥٧ بمرسوم على الشكل المعدل في لجنة المالية والموازنة، وبعد المناقشة صدق المجلس اقتراحاً بقفل باب المناقشة.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء بعد ان تقرر يوم الخميس في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٥٧ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: اذا لم يكن، صدق المحضر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

بشير الأعور: سيدي الرئيس، ارجو ان يسمعني دولة رئيس الحكومة. استغرب ان يكون في التشريع اللبناني صيف وشتاء على سطح واحد. فبينما نرى قانون العمل، الذي ينظم علاقة رب العمل بالعامل، يوجب على رب العمل دفع التعويض لمن يصرف من العمل، اذا بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٤ في المادتين ٢٢٣ و ٢٣٣ ينص على عدم اعطاء أي تعويض للذين يشتغلون في خدمة الدولة ثم يصرفون، فاما ان نعتقد ان التعويض غير متوجب للأجير فلا يوجب على الأفراد ما لا نوجبه على الدولة أو نعتبر انه تدبير اجتماعي في محله ويجب بالتالي ان يعم تطبيقه الاجراء برمتهم. انني اطلب ان تعمد الحكومة حالاً إلى تقديم مشروع قانون يوفق بين الحالتين فأما ان نأتي بتعديل قانون العمل ونعتبر انه في غير محله او ان نأتي بتعديل المرسوم الاشتراعي وذلك للتوفيق بين تشريع قانون العمل وتشريع المستخدمين عند الحكومة.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، بين ايدينا جدول اعمال حافل بالمشاريع وهذه هي اخر جلسة في الدورة الاستثنائية لذلك ارجو الاختصار في الكلام لنتمكن من الانتهاء من جدول الاعمال.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ريمون اده.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ريمون اده: لم ازل انتظر الجواب من الحكومة بخصوص قضية هايل سرور وانا اعرف بأن دولة رئيس الحكومة رجل عمل لذلك استغرب كيف انه يمضي شهر وانا انتظر الجواب. كذلك اسأل الحكومة عن الأسباب التي حدت بها الى رفع اسعار المازوت كما اسأل عن قضية صرف عمال شركة الاي، بي، سي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سعيد طوق.

سعيد طوق: حضرة الرئيس، هنالك قضية هامة يقضي علي الواجب ان اطلع المجلس الكريم والحكومة المحترمة عليها، هذه القضية هي قضية شركات البترول، فقد عالجتها الحكومة مراراً ولم تصل حتى الآن الى نتيجة، وعلمنا ان الشركة انذرت خمسمئة موظف تريد تسريحهم في وقت قريب، وبعد ان تسرح الشركة هؤلاء الموظفين تريد ان تسرح باقي الموظفين وانتم لا تجهلون اهمية الموظفين البالغ عددهم الفي موظف. الفت نظر الحكومة للاهتمام بهذه القضية حتى لا نقع في مشاكل واللّه اعلم كيف تنتهي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: ان وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة جادة في اقامة نصب للشهداء وارادت ان تسلم صنعه الى فنان ايطالي في حين انه يوجد في البلاد فنانون محترفون وقد اطلعوا الحكومة على استعدادهم لتقديم عروض النماذج لهذا التمثال، لذلك لا يجوز ان يكون الفنان اللبناني مهملاً من الحكومة، فأرجو أن تهتم الحكومة بهذه القضية.

أمر اخر يا سيدي تكلم عنه الزميل السيد سعيد طوق وهو قضية شركة الاي،بي، سي، هذه الشركة ستطرد العمال من عملهم وهذا الأمر كارثة على البلاد لأن هؤلاء العمال سيصبحون بدون عمل، الفت نظر الحكومة الى الاهتمام بهذه القضية لابقاء هؤلاء العمال في عملهم حتى لا يرمى بهم في الشارع.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: حضرات الزملاء، ان هايل سرور حصل تسليمه خلافاً للاتفاقية المعقودة بين لبنان وسوريا وعندما ينتهي التحقيق فهذه القضية سنحدد التبعة وسنعرف من هو المسؤول.

اما بخصوص قضية رفع اسعار المازوت فقد حصل بسبب التخريبات التي وقعت على الانابيب المارة في سوريا وسنضطر لنقل البترول من بانياس الى طرابلس والشركة ستتحمل نفقات جديدة بسبب هذا النقل.

اما بخصوص موظفي شركة البترول فلا بد انكم علمتم بالتخريب الذي وقع على الانابيب في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سوريا وبسبب ذلك اضطرت الشركة ان توقف الاعمال في مصفاة طرابلس ولم يبق لزوم للموظفين منذ عدة اشهر، لذلك فكرت الشركة بتسريح الموظفين ولكن الحكومة طلبت من الشركة الابقاء عليهم ريثما تقوم سوريا باصلاح الانابيب. اما بخصوص قانون العمل فإنني اشكر الأستاذ بشير الأعور للفت نظر الحكومة بما يتعلق بتعديل المواد في المرسوم الاشتراعي والحكومة ستدرس هذه القضية وستقدم باقرب وقت بمشروع الى المجلس.

اما فيما يتعلق بقضية الفنانين فالحكومة عينت لجنة لاقامة التمثال للشهداء وسألفت نظر اللجنة للأمور التي تكرم بذكرها الأستاذ جان حرب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد موريس زوين.

موريس زوين: انا آسف ان اسمع الآن دولة رئيس الحكومة يشكر الزميل الاستاذ بشير الأعور على انه لفت نظر الحكومة الى قضية العمال الذين يطردون من الخدمة دون ان يستحقوا أي تعويض، ومنذ شهرين عندما قررت الحكومة صرف موظفي الهاتف لفت نظر الحكومة الى عمال التزفيت وقلت بان اعمالهم تعتبر كأنها اشغال شاقة وانني الآن اؤكد بان موظفي التزفيت يعملون بكل نشاط ولا يجوز ان يحرموا من تعويض الصرف ومنهم الآن من هو في حالة الخطر، لذلك ارجو الاهتمام بهذه القضية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني

غسان تويني: حضرة الرئيس، لما كانت هذه هي آخر جلسة في الدورة الاستثنائية، ولما كان الزميل الاستاذ عبد اللّه الحاج قد تقدم باستجواب الى الحكومة يطلب اقالة وزير الخارجية الاستاذ شارل مالك لذلك فإني أطلب الى الحكومة أن تعين جلسة خاصة لنعرف من يمثل رأي لبنان الأستاذ شارل مالك ام الأستاذ عبد اللّه الحاج؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب السيد عبد اللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: يجوز ان يمثل الأستاذ شارل مالك رأي الأستاذ غسان تويني انما انا على كل حال امثل رأي ما لا يقل عن احد عشر الف ناخب، هذا النوع من الشغب لا يسري علي وأنا اسأل من يمثل الأستاذ غسان تويني؟ هل يمثل اللبنانيين ام السوريين أم من يمثل؟

وبمناسبة البحث بالتعويض على الاجراء والمستخدمين اقول ان القضية قضية انسانية فنرجو ان تهتم بها الحكومة، وكما انها تفرض على التاجر ان يعطي تعويضاً لمستخدميه وعلى صاحب السيارة ان يعطي تعويضاً للسائق فبالأولى ان تعطي الحكومة تعويضاً لاجرائها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جبرائيل المر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جبرائيل المر: سيدي الرئيس، لقد تكررت التهجمات على وزير الخارجية ـ من جهات عديدة. ماذا يصرح وزير الخارجية؟ لقد صرح في باريس وللشعب الفرنسي انه يؤمن باستقلال الجزائر وسيعمل في الأمم المتحدة على اعلاء هذا المبدأ. وقد صرح ايضاً في لندن على ان قصية القنال لا تحل الا برضى مصر وموافقتها. وصرح في لندن أيضاً أن لبنان العربي يتضامن مع باقي الدول العربية لصالح الشرق الأوسط. وصرح ايضاً انه يوافق على مشروع الرئيس ايزنهاور وهذا المشروع على شقين: الأول تقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية للدولة التي تطلبها. والثاني: الدفاع عن الشرق الأوسط ضد الشيوعية. سيدي ان اميركا ستدافع لا عن الشرق الأوسط فحسب بل عن كل دولة يقع الاعتداء الشيوعي عليها وانا اقول عندما يهاجم الشرق الأوسط فليقف الزميل الاستاذ عبد اللّه الحاج وليرد هذا الهجوم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: ان هذه الجلسة هي اخر جلسة من الدورة المخصصة لدرس الموازنة لذلك ارجو المجلس ونتمنى على الحكومة ان تفتح دورة جديدة حالاً، ولتعين الرئاسة الكريمة جلسة خاصة لبحث القضية التي تكلم عنها الزميل الأستاذ غسان تويني.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ناظم القادري.

ناظم القادري: اريد ان الفت نظر الحكومة الى حادث هام قرأته في بعض الصحف وهو ان استاذاً يعمل في مدرسة محترمة اقدم على ضرب تلميذ بسبب ارتكابه خطأ في الاملاء ونتج عن الضرب ان اعطي التلميذ تقريراً طبياً لمدة عشرة ايام. ان هذا الحادث له أهمية كبرى بالنسبة لمركز لبنان الثقافي والعلمي. اريد أن تفتح الحكومة تحقيقاً في هذا الموضوع وعلى وزارة التربية ان تراقب مراقبة شديدة كل المدارس التي يقوم اساتذتها بضرب التلاميذ: اني ارجو الحكومة ولا استجوبها آملاً أن تأمر وزارة التربية باجراء تحقيق دقيق وان تتخذ الاجراءات اللازمة التي تمنع من تكرار هذا العمل الذي لا يمت الى الروح الانسانية بصلة.

الامر الثاني يا سيدي هو انه جرت مظاهرة في قرية من قرى البقاع واقدمت السلطات على اعتقال من تظاهر ولكنها لم تعتقل المسبب لهذه المظاهرة وهو موظف في وزارة العدلية، وقد نقل لأسباب تأديبية منذ ستة أشهر ولم ينفذ به قرار النقل بل لا يزال بدون وظيفة فعلية ويقوم بالدس على الحكومة ويقبض راتبه كاملاً دون ان يقوم بالعمل، هذا الموظف نقل يا سيدي الى صيدا منذ ستة اشهر لأسباب تأديبية كما قلت وهو الذي حرض على المظاهرة ولم يعتقل لانه ينتمي الى مركز ديني.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد رشيد كرامي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رشيد كرامي: عطوفة الرئيس،

ما كنت اود ان اتكلم لو لم يثر الزميل غبريال المر موضوعاً هو من الاهمية بمكان. لقد سبق وسأل بعض الزملاء الحكومة عن رأيها في تصريحات وزير الخارجية السيد شارل مالك. واذكر ان دولة الرئيس اجاب يومئذ انه لم يصله نص رسمي عن التصريحات ليستطيع ان يبدي رأيه فيها بشكل قاطع، ولست ادري اذا كانت الحكومة قد تلقت حتى الآن النص الرسمي لتلك التصريحات.

اما فيما يتعلق بسياسة لبنان الخارجية فإني اريد ان اوجزها بعبارة مختصرة: يجب ان لا تشذ عن السياسة التقليدية المتبعة منذ فجر الاستقلال ويجب ان تبقى سياسة انسجام كلي مع سياسة الدول العربية.

انني الفت نظر الحكومة الى ناحية هي باعتقادي هامة جداً. ان البلاد قادمة على انتخابات قريباً، فيحسن بالحكومة وبالمجلس ان لا يتخذا موقفاً معيناً او يقررا سياسة ما، بانتظار ما ستسفر عنه الانتخابات القريبة.

الرئيس: كنا قد باشرنا ببحث اقتراح مشروع القانون المقدم من حضرة النائب ناظم القادري والقاضي بمنح الحكومة حق نشر الموازنة بمرسوم بموجب تعديلات اللجنة المالية، اريد ان استفتي المجلس بصفة الاستعجال المكرر.

اميل البستاني: مقاطعاً ـ سيدي الرئيس،

نريد ان نتكلم بالموضوع قبل طرح الاستعجال المكرر على التصويت اننا لم نتمكن من ابداء رأينا في الجلسة الماضية لأن النصاب فقد بسبب منع الرئاسة بعض النواب من الكلام.

الرئيس: الرئاسة لم تسبب فقد النصاب ولم تمنع الكلام عن احد، بل انها اعطت الكلام لأكثر من اثني عشر نائباً.

من يوافق على اعطاء اقتراح مشروع القانون هذا صفة الاستعجال المكرر يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: اعطي مشروع القانون صفة الاستعجال المكرر.

(وهنا حصلت مشادة كلامية بين النائبين السيدين جورج هراوي واميل البستاني)

الرئيس: ارجو من حضرة النائب جورج هراوي ان يحفظ النظام اما اذا استمر على هذه الحالة فإني سأطلب من المجلس ان يوجه اليه اللوم.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اميل البستاني: اشكر الرئاسة الكريمة على اعطائها اياي حق الكلام. ان التصويت الذي جرى الآن على صفة الاستعجال المكرر كان نتيجة لبحث سابق، والنظام الداخلي صريح فإنه لا يمنع البحث بأساس الموضوع بعد التصويت على صفة الاستعجال.

غسان تويني: مقاطعاً ـ استأذن الرئاسة بأن القي كلمة ارجو فيها حضرة الزميل البستاني ان لا يعمد الى اطالة الكلام الى حد يفقد معه النصاب.

الرئيس: عندما سمحت للزميل البستاني بالكلام كان في نيتي ان افسح المجال امام جميع الزملاء لبحث هذا الموضوع.

اميل البستاني: مقاطعاً ـ ان المجلس صوت على صفة الاستعجال المكرر، بقي ان نتقيد بالنظام ونفسح المجال لكل من يشاء التكلم بالموضوع.

اما وقد رأيت ان أكثرية المجلس متحمسة هذا النهار للتصديق على الاقتراح يهمني ان ابين نقاطاً قد تكون سهت عن بالنا في الجلسة السابقة.

اولاً ـ في صلب الموضوع ـ ان الدستور اوجب التصويت على الموازنة بنداً بنداً، ولذلك فإني أعتقد، في حال قبول الاقتراح المعروض بتفويض الحكومة نشر الموازنة بمرسوم كما عدلتها اللجنة، نكون قد وافقنا على الموازنة دفعة واحدة، وفي هذا العمل مخالفة صريحة لدستور الذي حدد كيفية تصديق الموازنة والأسباب التي تبيح نشر الموازنة بمرسوم. ثم ان الدستور نص على نشرها كما وردت من الحكومة لا كما عدلتها اللجنة. ان في تصديقنا على هذا الاقتراح مخالفة دستورية حتى ولو ان الاكثرية وافقت عليه.

ارجو من الرئاسة الكريمة وهي التي تحافظ على الدستور ان تعرض الأمر على جهابذة القانون الذي يفهمون اكثر مني وربما اكثر من سواي في القانون الدستوري، لترى ما اذا كان في الأمر مخالفة دستورية ام لا. وانني اذكر الرئاسة بقولها، عندما قال الزميل صبري حماده ان المجلس خالف الدستور عندما وافق على منح الحكومة حق نشر الموازنة بمرسوم كما نريد منحها الآن، لقد قال عطوفة الرئيس ان المجلس لم يخالف الدستور يومذاك لأن ظروفاً قاهرة اضطرت المجلس عندئذ ان يوافق على منح الحكومة صلاحية نشر الموازنة بمرسوم بحسب تعديل اللجنة. وكان قول الرئيس هذا اعترافاً ضمنياً بأن منح الحكومة نشر الموازنة بمرسوم كما يطلب الآن هو مخالفة دستورية، لذلك فإني ارجو من عطوفة الرئيس ان يحافظ الى اقصى درجات المحافظة على الدستور وان يستفتي جهابذة القانون في ذلك، لأني ارى ان الاكثرية في المجلس متحمسة للتصديق على المشروع.

اسمع البعض من الزملاء يقولون ان بامكانهم تعديل نص الدستور، نعم بامكاننا ان نفعل ذلك،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولكن لتعديل الدستور اصول محددة بالدستور ويجب ان تحصل الموافقة على التعديل بأكثرية ثلثي اعضاء المجلس.

ثانياً ـ خوفاً من ان لا يتاح لي مجال الكلام فيما بعد فإنني اعلن بأنين سأعارض هذا المشروع حتيولو بقيت لوحدي لأنني ارفض التخلي عن هذه الصلاحية التي اعطيت لاعضاء المجلس فقط، وسأظل اطالب بمناقشة الموازنة مناقشة دقيقة مستفيضة. ان كل اعمال الجمهورية اللبنانية متوقفة على الموازنة فلماذا العجلة؟ ولماذا لا نمدد الدورة لدرس الموازنة. لماذا لا نمنح فرصة اسبوعين او ثلاثة اسابيع لدرس الموازنة، ولماذا الخوف من شل اعمال الحكومة ولديها القاعدة الاثنا عشرية تمكنها من تصريف الاعمال على اكمل وجه؟ اعيد القول باني سأصوت ضد هذا الاقتراح ولو بقيت لوحدي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: اولا ـ اريد ان اعتذر الى المجلس الكريم اذا كنت قد اسأت التصرف، وثانياً ـ اقول بصراحة ان الرئاسة خالفت النظام بفتحها باب المناقشة بعد أن كان المجلس قد وافق في الجلسة الماضية على اقتراح بقفل باب المناقشة قدمه حضرة الزميل موريس زوين.

الرئيس: تقضي الاصول بأن يبدأ البحث بموضوع الاستعجال، عندما يكون المشروع وارداً بصفة الاستعجال المكرر، ومتى صدق على صفة الاستعجال يبدأ البحث بأساس الموضوع. بالأمس لم يبحث المجلس في صلب الموضوع، والرئاسة لم تخالف النظام عندما اجازت للسيد اميل البستاني ان يتكلم في صلب الموضوع.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور نزيه البزري.

نزيه البزري: ان المادة /٨٣/ من الدستور تقول «كل سنة في بدء عقد تشرين الأول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ويقترع على الموازنة بنداً بندا».

فالموازنة الحاضرة مخالفة للدستور لأن الموازنة التي قدمت الى المجلس في دورة تشرين الأول هي غير الموازنة الحاضرة التي يريدون الاقتراح عليها بعد ان ادخلت عليها التعديلات في اللجنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد رشيد كرامي.

رشيد كرامي: اعتقد ان ما سمعناه من تنازل المجلس عن صلاحياته لكي تنشر الموازنة بمرسوم لا يشكل سابقة حسنة في المجلس، لأن الموازنة هي اهم موضوع يمكن للمجلس ان يدرسه. وقد استمعت الى المساجلة التي دارت بين دولة الرئيس الصلح وعطوفة الرئيس السابق صبري حماده على عدد المرات التي نشرت فيها الموازنة بمرسوم. فقيل مرة واحدة وقيل مرتين وانا اعتقد بأنها نشرت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لمرة واحدة بهذا الشكل، وقد كانت تلك المرة موضوع استغراب ووصفت بأنها سابقة غير محببة. وانني استغرب كيف ان اعضاء المجلس يرون في هذه الطريقة شذوذاً ثم يوافقون عليه. يقولون بأن الضرورة قضت يومئذ بنشر الموازنة بمرسوم، فأين هي الضرورة اليوم؟

اطلب من الحكومة ان تفتح دورة استثنائية لمدة اسبوع على الأقل تخصص لدرس الموازنة في المجلس بالطريقة التي نص عليها الدستور والا ففي مثل هذه الحالة التي نحن بصددها، بامكان فخامة الرئيس ان ينشر الموازنة بمرسوم. فإذا استعمل فخامة الرئيس حقه فيكون قد انقذ الموقف الذي نحن فيه، وإلا فإن تنازل المجلس طوعاً عن صلاحياته كيما يوفر على نفسه الجهد بدرس الموازنة تفصيلياً يشكل سابقة شاذة ولا يوافق على هذا التنازل اكثر الزملاء. وانني سأقترع ضد الاقتراع حتى لا يسجل على المجلس سابقة ثانية من هذا النوع وتؤخذ حجة عليها في المستقبل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كامل الأسعد.

كامل الاسعد: اعطى الدستور فخامة الرئيس حق نشر الموازنة بمرسوم اذا تأخر المجلس عن درسها في نهاية كانون الثاني شرط ان تكون الموازنة قدمت الى المجلس قبل خمسة عشر يوماً من انعقاد المجلس في دورة تشرين. واعتقد ان الموازنة قدمت في الموعد المحدد في الدستور كما اني اعتقد بأن المجلس سيصوت على الموازنة، فيما لو طرحت عليه للتصويت، بشكل آلي، بسبب التأخير الحاصل، وسوف لا يتمكن من ادخال تعديلات اساسية عليها.

فمن الناحية المبدئية، وبما أن الموازنة هي أهم عمل يقوم به المجلس لا أرى ما يوجب العمل بهذا الاستثناء للقاعدة الدستورية الا في حالة الضرورة القصوى، وانني ارى كما يرى الزميل كرامي، بأن لا ضرورة موجبة الآن لاتخاذ مثل هذا التدبير المقترح.

ليست هذه الموازنة جديدة مختلفة عن الموازنة الماضية لا في اسسها، ولا في السياسة الضرائبية والانشائية حتى لا نتمكن من تطبيق القاعدة الاثني عشرية. فبإمكان الحكومة ان تنفق مثل الاعتمادات المدونة في السنة الماضية على اساس القاعدة الاثني عشرية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السد بشير الأعور.

بشير الأعور: يعتبر البعض من الزملاء ان في تخويلنا الحكومة حق نشر الموازنة بمرسوم تنازلا عن صلاحياتنا. وحتى لا يبقى هذا الرأي عالقاً بالأذهان اريد ان اجلو هذه النقطة حفاظاً على سمعة المجلس.

اولاً: عندما تدرس لجنة المالية والموازنة موازنة وتدخل عليها التعديلات ثم يأتي المجلس ويصوت عليها بقانون يقول فيه: نحن السلطة التشريعية تتبنى الموازنة كما عدلتها اللجنة المالية ونطلب الى الحكومة ان تنشرها بمرسوم، هل يبقى عندئذ من مجال للقول ان المجلس تنازل عن صلاحياته؟ لا بل بالعكس فإنه يكون قد قام بواجبه ضمن صلاحياته الكاملة، هذه هي النقطة الأولى.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اما النقطة الثاني فهي: لا دستورية العمل. نص الدستور على وجوب التصويت على الموازنة بنداً بندا. نعم. ولكن كيف تدرس الموازنة في لجنة المالية؟ هل تدرسها درساً اجمالياً؟ ان اللجنة تدرس الموازنة بنداً بندا وفقرة فقرة. فعندما نتبنى، نحن السلطة التشريعية درس اللجنة، ونترك للحكومة امر القيام بعمل إداري بسيط لا نكون قد خالفنا الدستور.

فرجائي الى الزملاء الكرام اذا هم ارادوا ان يناقشوا الموازنة ان لا يستندوا الى لادستورية العمل وتنازل المجلس عن صلاحياته. كان يجب عليهم ان يستندوا الى عدم وضع الموازنة على اسس علمية ومالية واجتماعية، وان يقولوا انهم يريدون تعديلها وجعلها منطبقة على الأسس المالية والعلمية. ولكنني لم اسمع احداً يستند الى هذه الحجة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: ليس لي ما اضيفه على ما قلته في الجلسة السابقة ولكن اريد ان اوضح بأن انسحابنا من الجلسة السابقة لم يكن القصد منه عرقلة اعمال المجلس انما شئنا ان نرتفع جميع الأصوات مؤيدة او مخالفة للمشروع.

يبقى لنا ان نشير الى المادة الـ ٩٥ من النظام الداخلي والتي تنص على ما يلي: «لا يجوز احداث او الغاء ضريبة او رسم او مكس من المكوس او تعديل في الضرائب والرسوم والمكوس الا بقرار من مجلس النواب».

مشروع الموازنة، وهذا الاقتراح اذا كان يتضمن تعديلاً للنظام الضرائبي يكون مخالفاً للنظام الداخلي فلا يجوز استصداره بقرار مستعجل مكرر واما اذا لم يكن كذلك فلا تكون هناك مخالفة للنظام الداخلي.

الرئيس: يتلى مشروع القانون المعجل المكرر المقدم من حضرة النائب المحترم السيد ناظم القادري. فتلي المشروع التالي:

مشروع قانون معجل مكرر

مادة وحيدة ـ تمنح الحكومة حق اصدار موازنة سنة ١٩٥٧ كما عدلت في لجنة المالية والموازنة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

ويعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: تتلى الأسباب الموجبة.

فتليت الأسباب الموجبة التالية:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تنتهي الدورة الاستثنائية الحالية المخصصة لدراسة مشروع قانون موازنة سنة ١٩٥٧ وغيرها من المشاريع في ٣١ كانون الثاني.

وحيث ان لجنة المالية والموازنة انتهت من دراسة الموازنة جملة وتفصيلا وكان يتعذر دراستها في المجلس بالنظر الى ضيق الوقت.

وحيث ان في نشر الموازنة عجلة ماسة وضرورة ملحة.

لذلك، صار تقديم مشروع القانون المعجل المكرر القاضي باعطاء الحكومة حق اصدار الموازنة كما عدلتها اللجنة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

بيروت في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٥٧

ناظم القادري

الرئيس: من يوافق على القانون بمادته الوحيدة كما تلي عليكم يرفع يده.

ـ أكثرية.

الرئيس: قبل القانون بمادته الوحيدة.

والآن نصوت على القانون بالمناداة بالأسماء.

فنودي على حضرات النواب المحترمين باسمائهم فعارض كل من حضرات النواب السادة: اميل البستاني، جورج عقل، رشيد كرامي، ريمون اده، وامتنع عن التصويت كل من حضرات النواب السادة: كامل الأسعد، جبرائيل المر، غسان تويني وعبد اللّه الحاج.

ـ اكثرية.

الرئيس: قبل القانون بالأكثرية.

يتلى ملخص محضر الجلسة

فتلي الملخص التالي:

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ بحث عام

٣ ـ تصديق اقتراح بمنح الحكومة حق اصدار موازنة سنة ١٩٥٧ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

٤ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٨٣٠/ بتدوير اعتماد اضافي في موازنة ١٩٥٦ الى موازنة ١٩٥٧.

٥ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٨٣١/ بفتح اعتماد استثنائي في موازنة وزارة الصحة لسنة ١٩٥٧.

٦ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٨٣٣/ بتدوير بعض اعتمادات الى موازنة ١٩٥٧.

٧ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٨٣٤/ بتدوير اعتمادات الاذاعة الجديدة الى موازنة ١٩٥٧.

٨ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٨٣٩/ باجازة كفالة قرض بلدية برج البراجنة.

٩ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٣٨٤٠/ بتعديل المادة /٦٢/ من قانون معاهد التعليم الخاصة.

١٠ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٢٠٣٤/ باستثناء بعض القرى من احكام القانون الصادر في ٣١/ ١/ ١٩٥٠ واخراجها من امتياز كهرباء جبيل.

١١ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٢٧٣٥/ بتعميم غرف الهاتف على القرى اللبنانية وفتح الاعتمادات لهذا القصد.

١٢ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٧٦٣/ بتعديل الجدول رقم /١٠/ الملحق بالمرسوم الاشتراعي رقم ٣٠ تاريخ ١٨/ ١/ ١٩٥٥.

١٣ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٣٠٦٣/ بتعديل الجدول رقم /٧/ الملحق بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٤ تاريخ ٧/ ١/ ١٩٥٥.

١٤ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٤٧٠٣/ بفتح اعتماد استثنائي في الصندوق المستقل لمياه نهر البارد.

١٥ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /٩٨١٤/ بفتح اعتماد اضافي في موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٥٥.

١٦ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /٩٠٥٨/ بفتح اعتماد اضافي في موازنة مجلس الوزراء لسنة ١٩٥٥.

١٧ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /١٣٨٣٤/ بفتح اعتماد استثنائي في موازنة وزارة الداخلية لسنة ١٩٥٦.

١٨ ـ بحث وتصديق المشروع رقم /٦٤٠٨/ بتعديل المرسوم الاشتراعي رقم /٥٥/ تاريخ ٢٤ حزيران سنة ١٩٤٣.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٧ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٧ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

اعتذر السادة ـ بيار اده، اديب الفرزلي، عبد اللّه اليافي والفرد نقاش.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح، وبحضرات الوزراء السادة: محمد صبرا، نصري المعلوف، والأمير مجيد ارسلان.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

صدق محضر الجلسة السابقة.

ثم تناول بعض حضرات النواب ابحاثاً عامة شتى، اجابت الحكومة عليها، وانتقل المجلس بعدها الى جدول الاعمال فصدق على اقتراح بمنح الحكومة حق اصدار موازنة سنة ١٩٥٧ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء. ثم بحث وصدق المشاريع التالية:

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم /١٤٨٣٠/ بتدوير اعتماد اضافي من موازنة ١٩٥٦ الى موازنة ١٩٥٧.

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم /١٤٨٣١/ بفتح اعتماد استثنائي في موازنة وزارة الصحة لسنة ١٩٥٧.

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم /١٤٨٣٣/ بتدوير بعض اعتمادات الى موازنة ١٩٥٧.

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم /١٤٨٣٤/ بتدوير اعتمادات الاذاعة الجديدة الى موازنة ١٩٥٧.

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم /١٤٨٣٩/ باجازة كفالة قرض بلدية برج البراجنة.

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم /١٣٨٤٠/ بتعديل المادة /٦٢/ من قانون معاهد التعليم الخاص.

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم /١٢٠٣٤/ باستثناء بعض القرى من احكام القانون الصادر في ٣١/ ١/ ١٩٥٠ واخراجها من امتياز كهرباء جبيل.

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم /١٢٧٣٥/ بتعميم غرف الهاتف على القرى اللبنانية وفتح الاعتمادات لهذا القصد.

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم /١٤٧٦٣/ بتعديل الجدول رقم /١٠/ الملحق بالمرسوم الاشتراعي رقم ٣٠ تاريخ ١٨/ ١/ ١٩٥٥.

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم /١٣٠٦٣/ بتعديل الجدول رقم /٧/ الملحق بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٤ تاريخ ٧/ ١/ ١٩٥٥.

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم /١٤٧٠٣/ بفتح اعتماد استثنائي في الصندوق المستقل لمياه نهر البارد.

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم /٩٨١٤/ بفتح اعتماد اضافي في موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٥٥.

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم /٩٠٥٨/ بفتح اعتماد اضافي في موازنة رئاسة مجلس الوزراء لسنة ١٩٥٥.

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم /١٣٨٣٤/ بفتح اعتماد استثنائي في موازنة وزارة الداخلية لسنة ١٩٥٦.

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم /٦٤٠٨/ بتعديل المرسوم الاشتراعي رقم /٥٥/ تاريخ ٢٤ حزيران سنة ١٩٤٣.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: اذا لم يكن صدق المحضر.

رفعت الجلسة وكل دورة وانتم بخير

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء

رئيس المجلس

عادل عسيران

امين السر

كلوفس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس اعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher